دورالبيانات الديموغرافية في التخطيط و التنمية الاقتصادية

The role of demographic data in economic planning and development.

أحسن موالك

جامعة غليزان (الجزائر) ahcene.moualek@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/28 تاريخ القبول: 2021/11/05 تاريخ النشر: 2021/12/25

ملخص : ان اللغة المشتركة بين التخطيط و التنمية من جانب و البيانات السكانية من جانب اخر ، و من اهم المنطلقات الاساسية في تحديد الاسس التنموية في مختلف المجلات و التي ينبغي ان تجمع على اساس البيانات السكانية لأنها تؤدى الى ايجاد قاعدة فكرية و احصائية و المساهمة في اثراء مجال التخطيط و التنمية و تحقيق نسق فكريا و عمليا و ان القصور في البيانات السكانية في اي مجتمع تنعكس ابعاده السلبية على واقع التخطيط و التنمية فيه و في اغلب الظروف الاستثنائية للمجتمعات النامية عامة و المجتمع الجزائري خاصة بات القصور في جمع البيانات الاحصائية في الديموغرافية و دقتها امرا لا يختلف و اصبح من المشكلات التي تعاني منها الدول النامية بصفة عامة و نحاول تسليط الضوء على طبيعة المشكلات في البيانات السكانية و اسبابها و ابعادها .

الكلمات المفتاحية : قصور البيانات ؛ البيانات السكانية ؛ التخطيط و التنمية ؛ المجلات الاقتصادية و الاجتماعية ؛ الدول النامية .

***Abstract** : The common language between planning and development on the one hand and population data on the other side, and one of the most important basic principles in determining the development foundations in the various journals, which should be collected on the basis of population data, because it leads to creating an intellectual and statistical base and contributing to Enriching the field of planning and development and achieving an intellectual and practical harmony, and that the shortcomings of population data in any society are reflected in its negative dimensions on the reality of planning and development in it, and in most of the exceptional circumstances of the developing societies in general and the Algerian society in particular, the deficiency in the collection of statistical data in the demographic Its accuracy is no different and has become one of the problems that developing countries suffer in general. We try to shed light on the nature .*

***Key words** : deficiencies; demographic data; planning and development; economic and social journals ;developing countries .*

*المؤلف المرسل

1- مقدمة: تعتبر البيانات السكانية المواد الخام في علم السكان، وتتوقف دقة النظرية السكانية على دقة البيانات الديموغرافية ، لذلك فان اي خلل في عملية جمع البيانات من مصادرها الأولية يسبب خللا على مستوى النظرة والقوانين التي تربط بين المتغيرات السكانية، والخلل المبني على معلومات خاطئة من البيانات السكانية أو قصور هذه البيانات يتجاوز حدود النظرية إلى مجال التخطيط والتنمية في المجتمع، فالخطط التنموية تعتمد بشكل أساسي في رسمها على أرقام مغلوطة تكون خططاً غير واقعية، وتصبح البرامج التنفيذية المرتبطة بالخطط لا تنسجم والواقع السكاني، مما يربك العملية التنموية وترمي بظلالها السلبية على تنمية المجتمع وتقدمه. يتضمن البحث ثلاث فصول ثم الاستنتاجات وأخيرا التوصيات، إذ يتضمن الفصل الأول (الإطار النظري المنهجي للبحث) وينطوي على: المقدمة، ومشكلة البحث، وهدف البحث، وأهمية البحث، وهيكلية البحث، أما الفصل الثاني(المصادر الأساسية للمعطيات السكانية وقصورها) وينطوي على: التعداد السكاني، والتسجيل الحيوي، البحث والاستقصاء بالعينة، وأخيرا بحوث ميدانية ودراسات واقعية، إما الفصل الثالث تضمن (قصور البيانات السكانية في الجزائر) وتضمن أهم أسباب القصور، أما الفصل الرابع (تحليل أبعاد القصور على التخطيط والتنمية في الجزائر)، تضمن تحليلا علميا لأبعاد القصور في البيانات على التخطيط والتنمية في الجزائر، ومن ثم الاستنتاجات، والمقترحات.

2- الجانب النظري للبحث .

2-1تحديد المصطلحات و المفاهيم الاساسية :

أ-مفهوم البيانات السكانية اصطلاحا و اجرائيا : قبل الدخول في معنى مصطلح البيانات الإحصائية بشكل كامل ، يجب معرفة الأصل اللغوي للكلمتين اللتين تعطيهما شكله: - البيانات ، في المقام الأول ، تأتي من اللاتينية. بالضبط "المسند" ، وهو مرادف لـ "البيانات."الإحصاء ، ثانيًا ، هي كلمة طورها الاقتصادي الألماني أشنوال ، الذي ابتكرها من الكلمة الألمانية "statistik" ، والتي بدورها مشتقة من اللاتينية. على وجه التحديد ، المصطلح اللاتيني "statisticus" ، وهو نتيجة مجموع جزأين متمايزين: الاسم "الحالة" ، وهو مرادف لـ "الحالة" ، واللاحقة "icus-" ، والتي تُستخدم للإشارة إلى "نسبة إلى شير مصطلح **البيانات** إلى المعلومات التي توفر الوصول إلى معرفة دقيقة وملموسة .الإحصاء ، من ناحية أخرى ، هو ما يرتبط بالإحصاء :تخصص الرياضيات الذي يناشد الأرقام لتوليد الاستنتاجات أو لتعكس ظاهرة ما كميًا. واجرائيا : يعد احصاء السكان المصدر الأهم من مصادر البيانات السكانية، التي تحرص الدول الحديثة على توفرها وتدوينها ومن ثم استعمالها في ميادين ومجالات تنموية وإنسانية عديدة. بل إن تعدد البيانات السكانية وتنوعها هو عمل تختلف حياله الدول في العصر الحديث. وكلما كانت الدولة متقدمة في سلم الحضارة والمدنية، كلما تنوعت لديها البيانات السكانية. واليوم لا تجد مرفقاً عاماً من مرافق الدولة الحديثة يستغني عن البيانات السكانية، بدءاً من تعداد

السكان الخام، وانتهاءً بتشريح الفئة العمرية وتفكيكها اجتماعياً ونوعياً واقتصادياً ودينياً وسياسياً. أو التخطيط للمستقبل واستشرافه .

ب-مفهوم التخطيط اصطلاحا واجرائيا : يُعتبَر التخطيط (بالإنجليزيّة (Planning :واحداً من أهمّ المَهامّ الإداريّة في المُنظَّمات، والمشاريع المختلفة؛ حيث يُوفِّر معلومات دقيقة تساعد على التنبُّؤ بالمُستقبل، ويُحدِّد ما هو مطلوب من الوظائف، كما يسمح للإدارة بتحديد ما تريده من أهداف اجرائيا : يُعد التخطيط عملية منسقة بفعالية كبيرة بناءً على رغبات الإدارة لتنظيم عمل الموظفين، فهذا التنسيق والتنظيم الفعال يدمج بين الموارد الماديّة والبشريّة للإدارة.

ج-مفهوم التنمية واصطلاحاً و اجرائيا : هي الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة. التنمية اصطلاحاً: اختلفت **مفاهيم التنمية** اصطلاحاً من شخص. **اجرائيا:** التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة

د-مفهوم العالم الثالث اصطلاحا و اجرائيا : تسمية العالم الثالث . تطور مصطلح الدول النامية . المراجع العالم الثالث يُعتبر مصطلح العالم الثالث بمثابة وصف للبلدان غير المتطورة، و يمكن القول إنّ تسمية (الدول النامية) بهذا الاسم جاءت من أساسٍ اقتصادي، بحيث ارتأى رجال الأعمال إلى اعتمادها تبعاً لمستوى النمو الاقتصادي لتلك البلدان، مع العلم أنّ هناك ما يقارب الستة تصنيفات لتلك الدول، تبعاً لمعايير عديدة مثل؛ الاقتصاد، والحالة الاجتماعية بشكل عام، والدخل الفردي، ومتوسط الأعمار، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، وهناك ما يُسمى بالأسواق الناشئة؛ وهي عبارة عن دُوَل ذات تصنيف منخفض استناداً لهذه المعايير .

2-2 مشكلة البحث :إن اللغة المشتركة بين التخطيط والتنمية من جانب والبيانات السكانية من جانب اخر، من أهم المنطلقات الأساسية في تحديد الاسس التنموية والتي ينبغي إن تجمع على أساسها البيانات السكانية، لأنها تؤدي إلى إيجاد قاعدة فكرية بين العاملين في مجال التخطيط والتنمية والإدارات المنفذة والباحثين، ويحقق نسقا فكرياً وعمليا سليما تحدد على أساسه عملية جمع البيانات من الواقع. وان قصور البيانات السكانية وجمعها في اي مجتمع تنعكس ابعاده السلبية على واقع التخطيط والتنمية فيه، وبسبب الظروف الاستثنائية للمجتمع الجزائرى بات القصور في جمع هذه البيانات ودقتها أمراً لا يختلف عليه اثنين وأصبحت من المشكلات التي يعاني منه المجتمع، والتي سنحاول تسليط الضوء على طبيعة هذه المشكلة وأسبابها وأبعادها وإيجاد بعض الحلول من خلال مقترحات بحثنا.

و من خلال هذا المنطلق نقول كيف تاثر البيانات الاحصائية علي التخطيط و التنمية المستدامة ؟

1-2-2 التساؤلات الجزئية :

- هل للبيانات الاحصائية دور في اتخاذ القرار ؟

- هل البيانات الاحصائية تساهم في التغير داخل المجتمع ؟
- هل البيانات الاحصائية تساهم في التنمية الاقتصادية ؟

3-2 الفرضيات :

- البيانات الاحصائية لها دور كبير في اتخاذ القرارات .
- تساهم البيانات الاحصائية في تغير نمط المعيشي داخل المجتمع .
- تساهم البيانات الاحصائية في التخطيط و التنمية الاقتصادية .

4-2 اهداف البحث : لكل بحث أو دراسة علمية أهداف تسعى إلى تحقيقها بشكل علمي ومنهجي، ويهدف بحثنا إلى ما يلي:

- الكشف عن أسباب القصور في البيانات السكانية في الجزائر.
- الوقوف على أبعاد القصور في البيانات السكانية في الجزائر على عمليتي التخطيط والتنمية.
- الوقوف على حقائق التخطيط و التنمية و مشكلة المناطق المعزولة فى التنمية.
- الوقوف على التوزيع غير العادل للثروات و مشاريع التنمية على مناطق البلاد.

5-2 أهمية البحث: لا شك في إن توفير بيانات عن السكان حسب فئاتهم العمرية ونوعهم (ذكور وإناث) يساهم في تحليل الخواص الديموغرافية وتأثيرها ليس في معدلات المواليد والوفيات واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية السنوية وأمد الحياة المتوقع للسكان، ومن ثم العوامل الاجتماعية وتأثيرها المتمثل في احتياجات السكان من الخدمات التعليمية والصحية والسكن والنقل والكهرباء والماء والغاز وباقي الخدمات الاخرى، ومن ثم العوامل الاقتصادية كـ(الإنتاج والاستهلاك، نسبة البطالة ، والطلب في السوق ، توزيع الثروات المشاريع التنموية ، الهجرة الداخلية و الخارجية تكمن أهمية البحث في، انه يسلط الضوء على مشكلة اجتماعية ديموغرافية تعكس أبعادها على الواقع التخطيطي والتنموي للمجتمع الجزائرى.

6-2 منهجية الدراسة :اعتمدنا في دراستنا علي منهج تحليل المحتوي و هذا من خلال قرائة و تحليل المحتويات و البيانات الاحصائية التي تعتمد عليها الدولة للحصول علي بيانات احصائية و هي التعدادات السكانية و الحالة المدنية و بحوث ميدانية و اليات التي تعمل بها من اجل التوثيق و كذلك ضروف الحصول عليها و النقائص المسجلة فيها .

3- المصادر الأساسية للمعطيات السكانية وقصورها: اختلفت مصادر البيانات السكانية باختلاف المجتمعات، وان هذا المجال ليس مجالا حديثا حيث يسجل التاريخ العديد من التجارب التي أجريت في الحصول على البيانات السكانية، والسؤال المطروح هو (من أين يأتي عالم السكان بياناته ومعلوماته عن سكان المجتمع)؟ يشير التاريخ الإنساني أن الحضارات القديمة في (مصر، وبابل، والصين) عرفت أسلوب تعداد السكان، كما أن الرومان القدامى كانوا يحصون إعداد السكان وكان ذلك من اجل

الأمور الآتية : (الضرائب، والبحث عن الشباب الصالح للجندية في المقام الأول). ومن المصادر التي يعتمد عليها الباحث في مجال الدراسات السكانية هي .(آرثر نوما ماك ،1981،ص66)

3-1التعداد السكاني (المعطيات الإحصائية): تعتبر المعطيات الإحصائية (Statistical Date) بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، لأنها توضح كم من الناس أو الإحداث في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة فهي تمدنا بالإعداد الكمية الكافية لتحقيق بعض أغراض التحليل السكاني مثل (إعداد المواليد التي وقعت في الأعوام السابقة، والفئات العمرية للسكان)، والواقع أن ترجمة كلمة التعداد بالإنكليزية (Census) مستمدة أصلا من الكلمة اللاتينية (Censure) إي بمعنى القيمة، أو الضريبة. تعداد السكان هو أهم مصدر من المصادر لدراسة السكان وخصائصهم وتغيراتهم، ولعل تعدادات السكان هي أولى العمليات الإحصائية المهمة التي فكر فيها الإنسان منذ القدم لأغراض متعددة (الخدمة العسكرية، أو لجمع الضرائب، أو للقوة العاملة) وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية دول العالم تجري تعدادات لسكانها منذ القدم والى وقتنا الحاضر، والتعداد هو "مجموع العمليات لجمع وأعداد ونشر المعلومات الديموغرافية عن كافة الأشخاص في القطر أو في منطقة معينة في زمن معين. وقسم المختصون التعداد إلى ثلاثة نماذج وهي:

3-1-1 التعداد النظري : ويعني حصر السكان بحسب أماكن إقامتهم، أي أن أفراد الأسرة الغائبون أو المهاجرون يدخلون في التعداد مع الأفراد الموجودين. .(آرثر نوما ماك ،1981،ص67)

3-1-2 التعداد الفعلي : ويعني حصر السكان كما هم في أماكنهم عند التعداد، بصرف النظر عن كونهم من سكان مكان التعداد أو غرباء عنه فالإفراد الوافدون إلى مكان التعداد منذ وقت قريب أو بعيد يدخلون في التعداد الفعلي.

3-1-3 التعداد النظري والفعلي: ويعني تسجيل الأفراد في كلا الحالتين. وهو المستخدم في التعدادات السابقة في الجزائر.(البياتي ، 2012 ، ص 47)

وللتعداد فوائد عديدة هي تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع، ثم التعرف على عوامل كالهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية، ومحددات الأمن الاجتماعي التي تصاحب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، سيما توفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم وهيئات البحث وجمهور المواطنين لرسم الخطط العلمية ومواجهة المشاكل الحياتية.

3-1-4 **التسجيل الحيوي فى الحالة المدنية :** يمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني المهم من مصادر المعلومات السكانية بعد التعداد السكاني، وهي عملية ترد أصولها إلى العصور الوسطى، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة، وبعدها أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاما عالميا تلتزم به كافة الدول رغم ذلك لم تتمكن إلا دولا قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي، اختلفت تعريفات التسجيل الحيوي بحيث يذهب بعضها إلى أن المقصود بتسجيل

الإحداث الحيوية التي تقع خلال سنة ميلادية، وهي عملية إجبارية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من (مواليد، ووفيات، وهجرة، وحالات الزواج والطلاق) أثناء وقوعها.(آرثر نوما ماك ، 1981، ص 50)

و تشمل أهمية التسجيل الحيوي بأنه مصدرا هاما وأساسياً ومباشرا للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان لا سيما عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، والكشف عن اتجاهات التطور في الظاهرة السكانية للمجتمع حاليا ومستقبلا لتمهيد خطط التنمية. هنا يطرح سؤال هو ما الفرق بين التسجيل الحيوي والتعداد السكاني؟

- التعداد السكاني هو تسجيل للأحداث، في حين إن التسجيل الحيوي تسجيل للأشخاص.
- أن التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالا أضيق من مجال التعداد.
- يعتبر التسجيل الحيوي في الحالة المدنية عملا مكتبيا موزعا على العام بطوله، في حين أن التعداد السكاني يحتاج لسنوات لتنفيذه.(البياتي ، 2011، ص 97)

3-1-5 البحث والاستقصاء بالعينة : وهو أسلوب علمي للحصول على البيانات السكانية فهو يشبه من ناحية التعداد السكاني لأنه يعتمد على سؤال المبحوثين عن خصائصهم، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب التسجيل الحيوي إذ يسال الناس عن الواقعات التي حدثت لإفراد أسرهم أو لجيرانهم في شهر أو سنة سابقة، وعادة ما تستخدمه البحوث الاجتماعية للحصول على عينة من السكان لدراسة ظاهرة اجتماعية .(الجبلي ،1985 ، ص 13) وتكمن أهميتها في تسجيل البيانات اللازمة للوقوف على بعض جوانب الأحوال السكانية لمجتمع منعزل لم يتعرض لعمليات التسجيل الدورية وبشكل منتظم، فضلا عن أن طريقة المسح فهي محاولة تجريب نموذج مبتكر لتسجيل الوقائع الحيوية للتأكد من مدى فاعليته. وقد بات من اليسير اليوم أن يحصل الإنسان على حقائق أساسية عن السكان لأية دولة بصورة عامة، من خلال الكتاب الديموغرافي السنوي الذي تصدره الأمم المتحدة سنويا، وكل مجلد في هذا الكتاب مخصص لعرض الأرقام التفصيلية المتعلقة بقسم واحد من أقسام الديموغرافيا مثل (الوفاة، أو الخصب، أو نمو السكان) كما يصدر مكتب بحوث السكان بجامعة برنستون نشرة دورية تسمى دليل السكان. (الخفاف عبد على و عقلة محمد احمد ، 1996،ص99)

3-1-6 بحوث ميدانية ودراسات واقعية: توفر المصادر السابقة للباحث في مضمار الدراسات السكانية بيانات جاهزة للتحليل، يجب ان يلتفت اليها قبل ان يقرر استخدام مصادر البحوث الميدانية والدراسات الواقعية في دراساته السكانية، غير ان هذا النواع من مصادر البيانات السكانية يتيح للباحث مجالات، لا توفرها له المصادر السابقة، فمن طبيعة البحوث الميدانية انها تعتمد على افتراضات نظرية تجمع البيانات على أساسها بعكس مصادر التعدادات العامة للسكان وعمليات

التعداد بالعينة والسجلات وخلافها، حيث تعرض الواقع كما هو دون الاعتماد على افتراض يربط مابين المتغيرات، لذلك قد يغيب بعض البيانات في هذا النوع الأخير من المصادر، مما يدفع الباحث إلى صنع افتراضاته الخاصة به، والنزول الى الميدان من اجل جمع البيانات وتبويبها وتحليلها استنادا إلى الإطار النظري الذي صممه .(صفوح و الاخرون ، 1980 ، ص31)

4- قصور البيانات السكانية في الجزائر : لا يمكن الحصول على إحصائيات سكانية الدقيقة فى الجزائر فى مرحلة الاستعمار الفرنسى اي منذ سنة :1830/ 1851 – 1872/ حسب تقديرات واردة في بعض الكتابات التاريخية تفيد بأن عدد سكان الجزائر عشية الإحتلال كان 3.000.000 نسمة ، و بالمقاومات ضد الإحتلال والتهجير و المجاعات 1866-1868، و الأمراض و الأوبئة (الطاعون سنة 1850) تقهقر سكان الجزائر تراجع إلى 2.500.000 نسمة معنى هذا أنه في ظرف 42 سنة تناقص العدد وهناك بعض الكتابات الفرنسية تبين العكس خلال هذه الفترة تنفي و علي المستوى المحلي يذكر أن أول إحصاء عام للسكان نظم بين 4 و17 أبريل 1966 وأظهر أن الجزائر تعد 12 مليونا و102 ألف نسمة في حين أكد الإحصاء العام للسكان الذي أجري من 12 إلي 26 فبراير 1977 أن البلاد تضم 18 مليون و250 ألف نسمة الذين إرتفع عددهم إلي 22 مليونا و971 ألف و558 مواطن وفقا للإحصاء الثالث الذى عرفته قبل منذ مرحلة الاستعمار، والذي يعد أو إحصاء سكاني رسمي في الجزائر ، أما الإحصاءات السكانية المتوفرة قبل هذه الفترة فهي لا تعدو أن تكون تقديرات شخصية يعود أقدمها إلى عام (1866) وهي تقديرات تنقصها الدقة، ولا يمكن قبولها على أنها إحصاءات موثوق بها، واهم هذه التقديرات المعروفة هي تقديرات القناصل البريطانيين التي كانوا يبعثونها إلى حكوماتهم.(زنبي، بدزن سنة ، ص57) وما لا يخفى على الباحثين في هذا المجال أن الجزائر شهدت إلى يومنا هذا عدة تعدادات أو إحصاءات سكانية بدءً من عام 1930 وانتهاءً بعام 1998، و تقام كل 10 سنوات و فى بعض الظروف يعتمد على بعض الإسقاطات السكانية التي عادة ما تكون عرضة للكثير من الأخطاء، وتعد الإحصاءات التى تمت فى فترة الاستعمار الفرنسي قد استخدمت نتائجها للأغراض الإدارية والتجنيد فى صفوف الجيش الفرنسي و غير ذلك من الامور لفترة طويلة ولم تعتمد على اساليب دقيقة وشاملة لانها قائمة لاغراض و مصالح المستعمر الفرنسى و فقط اما التعددات التى اتت بعد الاستقلال هى بدورها لم تقام علة اساليب و مناهج دقيقة وايضا راجع الى الظروف السائدة فى المجتمع الجزائري من ارتفاع نسبة الامية و عدم التوعية باهمية هذه التعددات و لم تراعى بعض الظروف كما نجد اوان الذين قاموا بالتعددات ليس لهم خبرة ومستوى علمى مرتفع ولم يقدم لهم تكوين كافة فى مجال التعداد و الاحصاء و غير ذلك من النقائص التقنية و الامكانيات المادية فى المجال.(زين عبد الحسن و اخرون 1980،ص25)

1-4 القصور في البيانات الديموغرافية و تعد الجزائر من الدول النامية التي تعاني من مشكلات في المنظومة الإحصائية للسكان التي باتت تعرقل عمليات التخطيط والتنمية، ويمكن إجمال أهم أسباب هذه المشكلات بما يلي: -

1-1-4 الظروف الطبيعية : لعل من أسباب عدم دقة البيانات السكانية الظروف الطبيعية للبلد، التي تحول دون بلوغ الدقة في الإحصاءات، من خلال عدم الوصول الى بعض المناطق النائية لتظاريسها الصعبة كان تكون مناطق (جبلية، أو غابات، أو تكون مناطق مأهولة بمجتمعات متنقلة بصورة دائمية عبر الاراضي بحثا عن العيش كـ"البدو الرحل فى الصحراء..."), ومما يضاعف خطورة هذا الوضع عدم توفر الطرق المعبدة، والموصلات التي من شانها ان تسهل وتخفف من هذه الصعوبات وتسهل بالتالي التنقل للفرق الاحصائية من منطقة إلى أخرى سواء لغرض العملية الاحصائية نفسها، أو للتمهيد لهذه العملية، والتي بدورها تقلل من اجتماع الوقوع في الأخطاء. فضلا عن ذلك تشتت القرى الصغيرة في مناطق نائية ومعزولة الواحدة عن الاخرى، ويعزى هذا التشتت الى أسباب متنوعة ولعل الانخفاض الشديد في كثافة السكان بصورة عامة من أهم هذه الأسباب، بالإضافة الى الحالة العامة للتخلف ونقص استغلال الموارد الطبيعية التي تجعل من الضروري تكتل السكان وتركزهم في مناطق محدودة.(صفوح الاخرس 1980 ، ص 13)

2-1-4 الظروف الاجتماعية والثقافية : إن الواقع الاجتماعي والثقافي في المجتمع يلعب دوراً هاماً في المجتمعات وتحدد مسيرتها نحو التطور والتقدم، ولما كان الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري يعاني الكثير من التصدعات والمشكلات، واما كان الوضع الاجتماعي متأخراً في الكثير من المناطق السكانية وبخاصة القرى والأرياف، على النطاقين العام والنطاق الخاص، الذي من شانه ان يقود إلى نتائج سلبية في هذا الشأن والشؤون السكانية الأخرى، ولعل تدهور الوعي الاجتماعي وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لدى بعض مناطق من سكان الجزائر انعكس سلباً على الواقع الديموغرافي المتمثل في الواقع الإحصائي، ولعل ارتفاع معدلات الأمية في المجتمع أضحى بضلاله على الواقع الديموغرافي والتنموي للمجتمع، فالتعليم يرفع من المستوى الثقافي للفرد، وسنوات الدراسة تعد الركائز الأساسية في تطوير المجتمع وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ تساعد على اتباع افضل السبل الصحية والغذائية التي تتطلبها حياة الإنسان، مما يضمن لهم العيش الكريم ويبعد عنهم شبح التخلف ، ولكننا نجد ان التعليم حاله حال غيره من العوامل الاجتماعية التي اثر فيها الأوضاع الاستثنائية للمجتمع الجزائري، وفي ضوء المؤشرات الإحصائية التي سجلتها المسيرة التعليمية في الجزائر خلال العقد الاخير من القرن العشرين الى وقتنا الراهن يتضح ان القطاع التعليمي يعاني من تدهور مما سبب ارتفاع معدلات الامية وخير مثال على ان تدهور الوضع الاجتماعي والثقافي له اثره السلبي على النظام الإحصائي الديموغرافي، كانت الأسر لا تقوم بتسجيل ولادات الإناث بصورة دقيقة ، وكاملة، واعتقاد الناس ان الهدف من الإحصاء يقتصر على التجنيد العسكري، أو لأجل جباية

الضرائب، فضلا عن خوف السكان من الحسد اذا ما عد وحصر املاكه، ونضيف إلى ما تقدم صعوبة استجواب الاناث من قبل عدادي او عون الاحصاء حيث يقتصر على الذكور فقط نظرا الى بعض الاسر محافظة فى بعض المناطق ، رغم ان معظم الدراسات السابقة وضحت بشكل مختصر انخفاض الوعي لدى سكان المجتمع بأهمية البيانات السكانية في تحقيق التقدم والرفاه للمجتمع لأنه أساس هام فى رسم الخطط التنموية. (البياني ،2009 ، 215).

3-1-4 آلية العمل والكفاءة: تعد الأمم المتحدة الظروف العملية في استقصاء البيانات، من أهم العوامل المؤثرة في دقة البيانات السكانية من عدمها، والية العمل في الحصول على البيانات الديموغرفية متنوعة أهمها (الأجهزة المستخدمة، كفاءة العاملين في الحصول على البيانات، وطرق العمل والياته التنفيذية)، وتصف الامم المتحدة دول بلدان المتخلفة بأنها تعاني من تدني في آلية العمل في الحصول على البيانات السكانية، وخاصة تدني كفاءة العاملين في أجهزة الإحصاء السكاني، وتدني المستوى الوظيفي كذلك، وشحه استخدام التكنولوجية في تبويب البيانات السكانية، وتسعى جاهدا في التأكيد على رفع المستويات الوظيفية والفنية للعاملين في هذا الجانب.(الامم المتحدة ،1993 ، ص 5) والجزائر واحدة من تلك الدول التي تعاني من قصور حاد في الواقع العملي في هذا الجانب، حيث الطرق التقليدية في الحصول على البيانات السكانية، واستخدام السجلات في تبويبها وتسجيلها دون التسجيل الالكتروني مما يعرض هذه السجلات الى التلف والتمزق مع مرور الوقت، بسبب سوء الحفظ و التناقض فى بعض الاحيان فى النسب، و فى بعض الاحيات تبحث عن معطيات لا تجدها رغم انك بحاجة اليها فى البحث العلمى وهذا فعلا ما وجدته لدى تحضيري لرسالة الماجستير و الدكتوراه التي تطلبت مني الحصول على البيانات على الهجرة غير الشرعية فى الجزائر .

4-1-4 الظروف الاقتصادية: إن حجم الإنفاق على انجاز عمل يعد من الأمور الأساسية لنجاحه، ولإنجاح عملية استقصاء البيانات السكانية لابد من توفير الدعم الاقتصادي والإنفاق لسد كافة التكاليف المرجوة في ذلك.ويعد القصور في حجم الإنفاق المادي على عملية جمع واستقصاء البيانات من العوامل المؤثرة سلبا على عملية الحصول على قاعدة بيانية سكانية للبلد، واغلب دول العالم خاصة الدول النامية منها، وبعض الدول المتقدمة تعاني من مشكلات اقتصادية تنعكس تأثيرها على الواقع الإحصائي السكاني لها. (الامم المتحدة ، 1989 ، ص 07) ويبدو ان التكاليف فرض الامن وحماية السكان أثرت على الواقع الاقتصادي للجزائر وأخذت النصيب الأكبر من الميزانية، مما جعلت الاولوية في الإنفاق على الواقع الأمني يطغي على الامور الاخرى ومن بينها الإحصاء السكاني الذي أهمل انجازه منذ عام 1998.

5-1-4 الأوضاع السياسية : ان الاستقرار السياسي لأي مجتمع يقود سكانه الى تحقيق الامن والرفاه ونجاح الخطط التنموية، ولعدم الاستقرار السياسي (الامني) في الجزائر، وانشغال الحكومة بامور اخرى اثر سلبا على الواقع الاحصائي (التعداد).

5- تحليل أبعاد القصور على التخطيط والتنمية في الجزائر: بات واضحا الانعكاسات السلبية لواقع القصور في البيانات الديموغرافية على عملية التخطيط والتنمية، وخاصة في العقد الأخير، مازالت الأحوال المعيشية لسكان الجزائر تعاني التدهور والتدني فالملاحظ للواقع العملى خاصة فى المناطق النائية ، والواقع الصحي، والواقع الغذائي، والواقع التربوي، فالتدهور يسري في مفاصل الحياة ومؤسسات المجتمع وذلك لنقص الخطيط التنمية بسبب القصور في البيانات الديموغرافية التي تعد من الأسس والمرتكزات الأساسية في رسم الخطة التنموية.خاصة فى المخططات الخماسية ويمكن تحليل ذلك من خلال ما يلي :

1-5 التعداد السكاني في الجزائر: اعتمدت الدولة على التخمين الإحصائي القابل للأخطاء في رسم بعض الخطط دون مراعاة النمو الحقيقي لسكان المجتمع، فضلا عن التركيب النوعي والتركيب الجنسي لسكان المجتمع، لان التعداد (بصورته الدقيقة والعلمية الحديثة)، أكثر العمليات الإحصائية دقة في بيان حجم السكان ونموه وصفاته وتوليفته.إن اعتماد الجزائر على الإسقاط السكاني والتخمين السكاني في بيان حجم السكان أوقعه في القصور في جمع المعلومات الدقيقة مما انعكس سلبا على خطط ومشاريع التنمية فيه، فمثلاً نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر و لا توجد ارقام دقيقة على الظاهرة وسوء التخطيط التنموي مثل المخططات الخماسية وذلك لعدم دقة الإحصائيات السكانية لبيان حجم القوى العاملة في الجزائر. (البياني ،2009 ، 216).

2-5 التسجيل الحيوي فى الحالة المدنية : رغم حداثة موضوع التسجيل الحيوي في الجزائر مقارنة بالتعداد السكاني إلا انه لا يخلوا من القصور والعيوب التي انعكست على الواقع المجتمعي للبلد ، فالتسجيل الحيوي في الجزائر يتم وفق سجلات ورقية مقسمة إلى تفرعات معلوماتية كاسم المولود وجنسه واسم الأب... وغيره من المعلومات هذه السجلات إما تكون في المستشفيات، أو في مراكز التسجيل الحيوي الحالة المدنية ...، يقوم الموظف بتسجيل المعلومات فيها، وما يعيب هذا النوع من التسجيل هو عدم استخدام التسجيل الالكتروني، فضلا عن إن الكثير من الصفحات لاتملئ بالمعلومات بشكل كامل، وذلك بسبب قصور الموظف بأهمية هذه المعلومات، ونضيف إلى ما تقدم إن هذه السجلات معرضة للتلف بسبب سوء خزنها، كما تحدث بعض الاخطاء عند التدوين او عدم تصريح المعنى بمعلومات صحيحة من جانب آخر إن الكثير من الأسر لا تقوم بتسجيل الأحداث الحيوية لها (الولادة_ والوفيات_ الزواج _ الطلاق) وخاصة وفيات الأطفال، بسبب قلة وعيها الثقافي، ووفيات المسنين من اجل تقاضى راتب تقاعده اما بالعملة الصعبة او الوطنية مما يمددون من التصريح بوفاته ، عدم التصريح بالزواج الذي يتم خارج السن القانونى لذالك و الولادات الاولى التى تحدث في هذا الزواج و الطلاق كذالك و في بعض الاحيان عندما تكون المرأة ارمل و عندا الزواج الثانى لاتصرح بذالك عند المصالح المختصة و هذا من اجل تقاضى راتب زوجها المتوفى و هناك امور متعلقة بتحايل من اجل الحصول على سكن اجتماعي و هناك امور متعلقة بعدم توفر الامكانيات مثل النقل من اجل

التنقل الى المصالح المختصة و تسجيل الحوادث خاصة في الاحوال الجوية الصعبة (ثلج .حرارة ...). و مما ينعكس سلبا على الواقع الكمي للإحصاء ومعطياته، وان ما تقدم بات انعكاسه على الإحصائيات السكانية فنلاحظ في الآونة الأخيرة تباين التقارير الإحصائية فوزارة التخطيط تنجز تقاريرها للإحداث الحيوية تختلف في معدلاتها عن تقارير وزارة الصحة في نفس الموضوعات، والتقارير التي تنجزها وزارة الصحة تختلف في معطياتها الحيوية عن تقارير منظمة الصحة العالمية وهكذا والسبب هو قصور البيانات السكانية. (البياني ،2009 ، 217).

3-5 بحوث ميدانية ودراسات واقعية : تعانى الجزائر من الدراسات العلمية والبحوث في هذا الجانب إذ مازالت المحاولات البحثية لا ترقى وأهمية الموضوع (السكان)، فالدراسات عن سكان الجزائر قليلة جداً، لا ترتقي وأهمية هذا الموضوع الحيوي، فهناك موضوعات ديموغرافية هامة جداً تعكس الواقع السكاني للمجتمع الجزائرى لم يتطرق أليه الباحثون في هذا المجال كـ(السلوك الإنجابي للمرأة، والعقم، والعوامل المؤثرة في النمو السكاني، والإعالة... وغيرها)، فمازال القصور الأكاديمي واضحا في هذا الجانب. ولا شك في إن قصور البانات السكانية في الجزائر لها ابعادا على عمليتي التخطيط والتنمية لان توفير بيانات عن السكان حسب فئاتهم العمرية ونوعهم (ذكور وإناث)، يساهم في تحليل الخواص الديموغرافية وتأثيرها ليس في معدلات المواليد والوفيات واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية السنوية وأمد الحياة المتوقع للسكان، ومن ثم الخواص الاجتماعية وتأثيرها المتمثل في احتياجات السكان من الخدمات التعليمية والصحية والسكن والنقل والكهرباء والماء وباقي الخدمات المجتمعية، ومن ثم الخواص الاقتصادية كـ(خط الإنتاج والاستهلاك والطلب في السوق)، واهم ابعاد قصور البيانات السكانية على التخطيط والتنمية في الجزائر تتجلى في ما يلي: .

1-3-5 البعد الديموغرافي : لا يختلف اثنان على ان عدم إجراء التعداد السكاني القى بظلاله على البعد الديموغرافي للتخطيط والتنمية فبالتالي اثر سلبا على عملية التنبؤ بمستقبل الوضع السكاني ومن ثم رسم السياسة السكانية، لذا يمكن عد قصور البيانات السكانية سببا في انعدام السياسة السكانية في الجزائر، فحجم السكان الحالي للمجتمع هو الصورة التي يستطيع المخطط للتنمية التنبؤ بمستقبل التطور السكاني للمجتمع ومن ثم اخذ الفكرة الصحيحة عن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائرى فقصور البيانات تركت فجوة في التعرف على الواقع الديموغرافي بشكل صحيح من حيث (معدلات الانجاب، معدلات الوفيات، معدلات الهجرة...)، سيما ان البيانات السكانية بواسطتها تصنف المجتمعات على أنها مجتمعات (فتية، أو شائخة)، فعن طريقها نستطيع رسم الهياكل السكانية في المجتمع، فان دراسة خصائص السكان يعني الكثير من النواحي الديموغرافية إذ يؤثر تركيب السكان بحسب الجنس في معدل النمو السكاني فاذا احتل التوازن بين الجنسين لسبب من الأسباب فان ذلك يؤثر سلبا في معدل النمو السكاني من خلال معدل الزواج، لذلك يلاحظ أثناء الحرب والهجرات الخارجية وفي أعقابها مدى التراجع في معدلات النمو السكانية بسبب اختلال التوازن الجنسي للسكان.

(الخفاف ، و عقلة ،1996 ، ص120) وان تاخر التعداد السكاني من جانب وقصور البيانات السكانية من جانب آخر كل هذا كانت سببا هاما في عدم التعرف على الحجم الحقيقي لسكان للجزائر

2-3-5 البعد الاجتماعي : تدل المعرفة بأحوال السكان على العديد من المظاهر الاجتماعية لا سيما التي تتعلق بالخدمات المجتمعية (التعليم، والصحة، والسكن) لان الحصول على البيانات السكانية يدل على خصائص السكان في المجتمعات وبالتالي تعكس حاجاتها ليس من النواحي البيولوجية فحسب وإنما حاجاتها الاجتماعية كا(الخدمات المجتمعية) التي تتحمل الدولة عبأ في توفيرها لمكوناتها السكانية، فعلى سبيل المثال (الدول العربية) بما أنها مجتمعات فتية مما يوقع على كاهل حكوماتها تطوير الواقع الخدمي لتحقيق الموازنة بين النمو السكاني فيها وطبيعة الخدمات المجتمعية المتوفرة وبالتالي فلا بد لها إن تعمل جاهدة على تطوير الواقع الخدمي .(التعليم، والصحة، والسكن..وغيرها).(البياتي ، 2009، ص 175) ان قصور البيانات السكانية في الجزائر اثر بشكل كبير على عملية التخطيط والتنمية لان البيانات الخامة للسكان تعد إحدى أهم العناصر الرئيسية في عملية التخطيط، لذا نلاحظ ان في الكثير سكان الجزائر يعانون من نقص حاد في الواقع الخدمي والتنموي بسبب تلكؤ الواقع التخطيطي والتنموي مع النمو السكاني في العقود المنصرمة، وذلك يعزوه الكثير من الخبراء والباحثين الى افتقار قطاعات التخطيط والتنمية الى الصور الكاملة عن حجم وتوزيع وتركيب السكاني للمجتمع الجزائرى، فمازال سكان الجزائر يعانون الأمرين من نقص اهم الاحتياجات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية لديمومة الحياة، يعاني السكان فى بعض المناطق النائية نقصا حادا في الكثير من قطاعات التنمية لسد احتياجات سكانه من أساسيات الحياة ومازالت مؤشرات التنمية منخفضة وتشوبها الكثير من العراقيل أهمها النقص في الإحصائيات الديموغرافية .(الخفاف ، و عقلة ، 1996 ، ص213)

وإدراكا لأوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي ولضرورات إدماج المسائل السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية وفي جميع نواحي التخطيط والتنفيذ والمتابعة واتخاذ القرارات الخاصة بتحسين نوعية الحياة للإنسان، يمكن أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للسكان تحقيق ترشيد النمو السكاني بما يتناسب معدله مع مقتضيات التنمية، واتخاذ التدابير الفعالة لتأهيل المعوقين وتلبية احتياجاتهم من التعليم والتدريب والتوظيف، وتعزيز صحة ورفاهية وإمكانات جميع الأطفال والمراهقين والشباب وتلبية الاحتياجات الخاصة بهم وتوعيتهم بقضايا الصحة الإنجابية والأمراض المنقولة جنسيا، وتطوير الدعم لكبار السن وتعزيز نوعية حياتهم وتمكينهم من العمل والعيش بصورة لائقة وتوفير الرعاية الصحية لهم، والوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية وتنظيم تيارات الهجرة الداخلية والحد من انتشار السكن العشوائي، وتكثيف الجهود لخفض نسبة الأمية خصوصا بين النساء، وتحسين المؤشرات النوعية والكمية للتعليم الابتدائي والأساسي، وتحسين فرص التشغيل والاستخدام والعمل على تخفيف البطالة وتقليص مستوى الفقر خصوصا بين الإناث،

والاهتمام بتلبية الاحتياجات السكنية للسكان وتحسين ظروف السكن، ومنع التدهور البيئي واستخدام البيانات الديموغرافية في الإدارة البيئية وفي تقويم آثارها. (الخفاف ، و عقلة ،1996 ، ص121)

3-3-5 البعد الاقتصادي: إن قصور البيانات السكانية ينعكس سلبا على التعرف بالفعاليات والنشاطات الاقتصادية من خلال معرفة نسب وفئات السكان الرئيسية داخل المجتمع والعلاقة بينها وبين كل فئة ومجموع السكان، اذ ان البيانات السكانية تعكس لنا الصورة عن أصحاب النشاط الاقتصادي (القوة البشرية Man Power) وهي تشمل الفئة العمرية الثانية أي السكان ضمن القوة البشرية والتي تشمل كل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى لسن العمل (15) سنة وبين الحد الأقصى للعمل (65) عاما، وكذلك الكشف عن عدد العاطلين عن العمل وطبيعة اعمالهم وحجم الطلب على القوى العاملة وهذا بدوره كان عاملا مساعدا في انتشار البطالة لجهل المخططين لمخرجات التعليم وحجم القوى العاملة التي تتطلب التخطيط لاستخدامهم الاستخدام الأفضل .(الخفاف ، و عقلة، 1996 ، ص216)

إن قصور البيانات الديموغرافة لها البعد الاقتصادي من حيث الإنتاج والاستهلاك فما لا يخفى على حد ان معدلات الإنتاج تختلف بين الذكور والإناث، وان حجم الاستهلاك ونوعه يختلف هو الأخر بين الذكور والإناث وبالتالي فان الجهل بحجم ومعدلات النوع البشري في المجتمع الجزائرى شكل خللا اقتصاديا حتى في اليات التوظيف النسبية التي صدرت من قبل الدولة فالتعرف على القوة النسائية العاملة ومقدار مساهمتها في النشاط الاقتصادي عامل مهم في عملية التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة، سمة حضارية تواكب التحضر والتطور العلمي.إن اهمية البيانات الديموغرافية ليس لها حدود نوعية فهي على سبيل المثال في بعدها الاقتصادي تكشف عن الفئات العاطلة عن العمل والفئات الهشة في المجتمع ومن ثم تحديدها للتخطيط بتغيير حالها والنهوض بواقع تلك الفئات من حيث توفير العمل وسبل العيش الرغيد والحفاظ على المجتمع من التفكك والآفات والنهوض بالواقع الاقتصاد للمجتمع الجزائرى . (الخفاف ، و عقلة، 1996 ، ص113)

الواقع التنموي وحاجات السكان التي يتناوله الفرد الجزائري، مع انتشار الفقر وظهور البطالة عجز الفرد العرقي تلبية حاجاته الغذائية سيما النقص الحاد في مفردات البطاقة التموينية. وإذا ما تكلمنا عن المسكن فأزمة السكن لا تقل خطورة عن ازمة الغذاء فارتفاع قيمة الأراضي والدور السكنية، والمواد الإنشائية أثرت سلبا على إمكانية الفرد الجزائرى بإيجاد مأوى له ولأسرته.

6- أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية :

1-6 أثر النمو السكاني على سوق العمل :النمو السكاني السريع يزيد من عرض قوة العمل، وتشيع ظاهرة البطالة الأجور، وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل بأشكالها وتدريب أطفالها، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في أعداد العمال غير المؤهلين أو المدربين في سوق العمل، وما دام أن

مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية تتوقف على درجة تأهيله وتدريبه، فهذا يعني أن النمو السكاني المستمر سيعرقل عملية التنمية.

2-6 أثر النمو السكاني على الاستهلاك : ترى مجموعة المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد المتسارع لعدد السكان في اي مجتمع، كان يعني وبشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري والكمالي وكذلك الطلب على الخدمات، وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع .كما أن الناتج عن زيادة عدد السكان يعمل على استنفاذ ما تقدمه الطبيعة من موارد وخامات بشكل سريع، وفي كثير من الأحيان تجبر من الخارج لسد الطلب المتنامي عليها. (أولاد سالم نسيمه،2013، ص35)

3-6 أثر النمو السكاني على الاستثمار : يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية، من خلال تأثيره السلبي في الاستثمار، إذ ينطلقون من حقيقة التناسب العكسي في توزيع الدخول بين الاستهلاك والادخار، وعليه فان النمو السريع للسكان من وجهة نظرهم يتطلب دائما تخصيص جزء اكبر من الدخول للاستهلاك ويقلل من مخصصات الادخار ومن ثم الاستثمار، هذا من ناحية أولى، أما من ناحية ثانية فان هذا النمو السريع للسكان ذو تأثير سلبي في الاستثمار الإنفاق على المشاريع المخصصة لإشباع الحاجات الضرورية للسكان، وكذلك على مشاريع الخدمات بأنواعها مما يقلل من حصة الإنفاق على المشاريع القاعدية مشاريع البنية التحتية والهيكلية للاقتصاد . أن أنصار الاتجاه الأول من المفكرين يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موا رد التنمية وزيادة أعبائها. و يرى أن النمو السكاني عاملا ذو تأثير ايجابي على المسيرة التنموية للمجتمع .العمل إلى إجمالي عدد السكان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل بالعناصر الفتية والقادرة على العمل والعطاء المستمرين. في النمو السكاني تنوع في الخبرات والكفاءات الضرورية للبناء التنموي، وهذا ما له بالغ التأثير في عملية تأمين قوة العمل الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، بالاعتماد على السوق المحلية للعمل. و يمكن تحسين استغلالها والإفادة منها بالدرجة القصوى، وأحيانا تصديرها والحصول من جراء ذلك على دخول كبيرة. (معتز نعيم .2000،ص142)

4-6 أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاجتماعية: أما فيما يخص أثر النمو السكاني على التنمية الاجتماعية فيتمثل في زيادة الطلب على الخدمات فإنه يمكن القول أن النمو السريع عدد السكان يزيد من هذا الطلب وبمعدلات متسارعة أيضا، إذ أن زيادة عدد أفراد اي مجتمع تعني زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية والصحية...الخ أما الأثر الايجابي فيتمثل في الاستثمار في القطاع التعليمي وخاصة الابتدائي، ما يزيد من زيادة عدد المناصب، بالإضافة(معتز نعيم، مرجع نفسه، ص 143)

5-6 السياسات التنموية في الجزائر: لقد قطعت الجزائر عدة أشواط وبذلت بذلك مجهودات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال سياسات تنموية مخططة من قبل الدولة، وذلك من خلال أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة والتنموي، غايتها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ولكن تركيز هذه الأهداف كان مغلبها على التنمية الاقتصادية، وكل هذه السياسات يتوقف مدى نجاحها وتوافقها في مدى تحقيقها لأهداف المرجوة في المستقبل .ومن الأهداف المسطرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نذكر ما يلي:فبعدما عرفت الجزائر سابقا جملة من المخططات التنموية، سجلت في هذه الفترة ولكن بتراجع وأهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر .

الجدول رقم :(1) يمثل النمو و الاعالةالسكانية في الجزائر خلال الفترة ما بين 2012-2019

السنـة	2012	2013	2014	2015	2016	è&éà	2018	2019
عدد السكان في وسط السنة بآلالف	37 495	38 297	39 114	39 963	40 836	41 721	42 578	**43 424**
النمو الطبيعي بآلالف	808	795	840	858	886	870	845	**837**
معدل النمو الطبيعي بـ %	2,16	2,07	2,15	2,15	2,17	2,09	1,99	**1,93**
معدل الإعالة الديمغرافية إجمالي %	56,2	57,3	58,5	60,1	61,8	63,5	65,2	**66,6**
معدل الإعالة الديمغرافية لألشخاص ألقل من 51 سنة	43,5	44,2	45,0	46,1	47,4	48,6	49,8	**50,7**
معدل الإعالة الديمغرافية لألشخاص 60 سنة فأكثر	12,7	13,1	13,5	14,0	14,4	14,9	15,4	**15,9**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء.

من خلال الجدول نلاحظ تطور سكان الجزائر من سنة 2012 الى سنة 2019حيث سجل عدد السكان خلال سنة 37495 مليون و في سنة 2019 سجل عدد السكان 43424 مليون بارتفاع يقارب 5 ملايين 8 سنوان و نفس الشيئ اما النمو الطبعي اما الاعالة في نمو طفيف خلال السنوات .

الجدول رقم 2 يمثل تطور المواليد و الحصوبة و الوفيات في الجزائر مابين 2012-2019

السنـة	2012	2013	2014	2015	2016	7102	2018	2019
عدد الوالدات بآلالف	978	963	1 014	1 040	1 067	1 060	1 038	**1034**
المعدل الخام للوالدات بـ ‰	26,08	25,14	25,93	26,03	26,12	25,40	24,39	**23,80**
معدل الخصوبة الكلي طفل/امرأة	3,0	2,9	3,0	3,1	3,1	3,1	3,0	**3,0**
عدد الوفيات بآلالف	170	168	174	183	180	190	193	198

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ تطور عدد المواليد و الخصوبة و الوفيات لكن بنسبة طفيفة و هذا رجع الى عدة عوامل اقتصادية اجتماعية و صحية .

7- المناقشة و التحليل: من خلال تحليل البيانات و المحتوي عن علاقة البيانات الديموغرافية و دورها في التخطيط التنمية المستدامة و هذا من خلال دقة و صحة البيانات و اي قصور في البياتات يأثر بشكل سلبي علي التخطيط و التنمية المستدامة و هذا ما تعاني منه الدول النامية التي لا تهتم بهذا الجانب في مختلف المجلات و نقص الامكانيات المادية و البشرية في تحقيق اهداف معينة و

مسطرة علي المدي القريب و البعيد و لعل القرارات التي يتخذها رجال السياسة في مختلف المجلات هي قرارات لا تنبثق من اسس علمية اي من خلال البيانات المتحصل عليها و توجيهها بل تتخذ قرارات لا لا تحل مشاكل و معانات المجتمع و ليس في وقتها المناسب و هذا راجع الى الاهمال في جانب المعطيات الاحصاية من طرف اهل القرار ، و من جانب اخر لا تساهم في التغير داخل المجتمع بشكل ايجابي و فعال يساهم في تغير الانماط السائدة داخل المجتمع و توجيهها الى الاحسن نظرا الى فشل المخططات التنموية خاصة في المجال الاقتصادي و هذا يرجع الى عدم مراعات جانب المعطيات الاحصائية الديموغرافية او عناك جانب في قصور البيانات و هذا راجع الى ظروف جمعها و الحصول عليها من محتلف الجهات المعنية .

اوضحت دراسة الامم المتحدة ان اغلبية الحكومات تواجه عدة مشاكل في تنفيذ مشروعاتها او قراراتها في التنمية المستدامة في الدول النامية و هذا راجع الى القدرة البشرية و التقنية في التعامل مع البيات فهناك نقص او قصور في البيانات الاحصائية راجع الى نقص في الكفاءات البشرية و المهارات و الموارد و نقص التغطية بتكنولوجية الانترنت و نقص في هيئات احصائية ذات الاداء الوظيفي المرتفع و نقص في الميزانية و هذا امر يعيق جمع و معالجة البيانات و تحليلها و الاستفادة منها و يصعب التخطيط علي المدي القصير او الطويل و نفتقر العديد من الدول المتخلفة من هذا الجانب ما يصفه " مركز التنمية العالمية " بالبيانات الاساسية و هي مهمة و ضرورية لحساب اي مؤشر او اتخاذ قرار من اجل التنمية و الرفاهية الاجتماعية .

8- خاتمة : تعد البيانات الديموغرافية من اهم المادة الاحصائية حول الظواهر السكانية التي تساهم في اعداد مخططات تنموية اقتصادية و اجتماعية و كلما كانت المادة الاحصائية دقيقة من مختلف الجوانب تسهل من مهمة المختصين في اعداد مخططات تنموية تشمل جميع الجوانب و المناطق الجغرافية و القظاء على العزلة في مختلف المجلات و تشكل بنوك معلومات في تقديم معلومات دقيقة للباحثين في مجالات ديموغرافية و اجتماعية و اقتصادية من اجل تنوير بحوثهم و الخروج بنتائج دقيقة حول الواقع المدروس و لعل الفجوة بين الدول المتقدمة و المتخلفة في مجال المعطيات الديموغرافية ظهر بشكل ملحوظ في الاختلال في البيانات و كيفية استغلالها في مجال التنمية الاقتصادية و القيام بتغطية النقائص و من ابرز اسباب المشاكل التنموية في البلدان النامية في جميع المجلات يعود السبب الى عدم اعطاء اهمية كبير في دقة جمع البيانات حول الظواهر الديموغرافية و هذا يؤثر سلبا في معرفة حقائق علي هذا الجانب مما يصعب اعداد برنامج تنموي يساهم في تخفيف من حدة النقائص و معانات السكان في عدة جوانب . توصلنا في البحث الى استنتاجات أهمها:

- أهمية الإحصاءات السكانية في تنمية المجتمع.

- عجز الواقع الإحصائي للسكان في المجتمع بسبب الإهمال وانشغال الحكومة بأمور لها الأولوية في البلد.
- كان لعدم إجراء الإحصاءات السكانية والاعتماد على التخمينات الإحصائية إبعاده السلبية على بعض مشاريع التنموية المتأخرة.
- سوء الواقع الإحصائي للسكان من حيث البيانات المتبعة والتقنيات والهيكلية.

اما المقترحات تتمثل في :

- تطوير الواقع الإحصائي السكاني.
- إدخال التقنيات الحديثة في العمل الإحصائي.
- توظيف الخريجين من أصحاب التخصصات الإحصائية في دوائر الإحصاء السكاني وتقديم لهم تكوينا مناسب فى المجال.
- الدعم الاقتصادي للواقع الإحصائي للسكان.
- إجراء التعداد السكاني في كل 5 سنوات بدل من 10 سنوات لان المدة طويل تغيرات كثيرة تحدث خلال هذه المدة الطويلة ، للاستناد على الإحصائيات الحديثة الواقعية في عملية التخطيط والتنمية.
- توعية السكان باغراض التعداد و الاحصاء لتجنب بعض الذهنيات و الافكار التى تري من التعداد الزيادة فى دفع الضرائب او امور اخري .
- توفير امكانيات التسجيل المتطورة فى مراكز التسجيل فى المستشفيات او البلديات.
- فرض قوانين صارمة على من يتأخر او يمتنع فى الابلاغ عن حادثة معينة (ولادة _وفاة _ زواج _ طلاق _ تغيير مكان الاقامة ...).

قائمة المراجع :

1. آرثر نوما ماك ،1981، المدخل للإحصاء السكاني، ترجمة: عبد الحليم القيسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
2. ألجلبي علي عبد الرزاق ،1985 علم اجتماع السكان، ط1، دار المعارف المصرية، مصر،.
3. الخفاف عبد علي ، و عقله محمد احمد ،1996، الأطلس الديموغرافي للوطن العربي، مؤشرات عام 2010، دار عمان –الأردن.
4. البياتي فراس عباس فاضل ، 2012علم اجتماع السكان، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت،.
5. الأمم المتحدة، 1993اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واقع التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في دول منظمة الاسكوا وتوصيات تطويرها، النشرة السكانية، العدد 4، عمان،.
6. صفوح الأخرس، 1980علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
7. زيني عبد الحسين ، وآخران،1980 الإحصاء السكاني، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
8. أولاد سالم نسيمه، واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة2000 - 2009رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة،2013 .
9. معتز نعيم، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة ،دمشق المجلد 15 العدد 1 ، سنة 1999